



بروتوكول

بتعديل الاتفاقية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وجمهورية الهند

بشأن تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والموقعة في الهند بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٩٢م



بروتوكول بتعديل الاتفاقية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند
بشأن تجنب الانزدواج الضريبي على الدخل ومنع التهريب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والموقعة في الهند بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٩٢ م

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند،
مرغبة منهما في إبرام بروتوكول لتعديل اتفاقية تجنب الانزدواج الضريبي على الدخل
ومنع التهريب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والموقعة في الهند بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٩٢ م
والمشار إليها فيما بعد (بالاتفاقية).
قد وافقتا على الأحكام التالية والتي تعتبر جزءاً أعلى يتجزأ من الاتفاقية.

المادة ١

تستبدل الفقرة ١ من المادة ٤ "المقيم" بما يلي:

١. لإغراض هذه الاتفاقية فإن مصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" يعني:
أ. في حالة الهند: أي شخص حسب القانون الهندي يكون خاضعاً للضريبة
بجك مسكنه أو إقامته أو مقر إدارته أو أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة، بيد أن
هذا المصطلح لا يشمل أي شخص لا يخضع للضريبة في الهند إلا فيما يتعلق بالدخل
الناتج من مصادر في الهند.



ب. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة: أي فرد يكون متواجداً في دولة الإمارات العربية المتحدة لفترة أو فترات لا تقل في مجموعها عن ١٨٣ يوماً في السنة الميلادية المعنية والشركة التي تأسس في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي يتم إدارتها والسيطرة عليها بشكل كامل في دولة الإمارات العربية المتحدة .
٢. لأغراض الفقرة ١ :

أ. أن جمهورية الهند وتقسيماتها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية تعتبر مقيمة في جمهورية الهند .

ب. أن دولة الإمارات العربية المتحدة وتقسيماتها السياسية الفرعية أو حكوماتها المحلية تعتبر مقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ج. أن المؤسسات الحكومية حسب تبعيتها تعتبر مقيمة في جمهورية الهند أو دولة الإمارات العربية المتحدة. أن أي مؤسسة حكومية تعتبر مؤسسة حكومية إذا تم إنشائها بواسطة إحدى الحكومتين المتعاقدتين أو تقسيماتها السياسية الفرعية أو سلطاتها أو حكوماتها المحلية والتي تكون مملوكة بالكامل وتسيطر عليها بطريق مباشر أو غير مباشر حكومة الدولة المتعاقدة أو تقسيماتها السياسية الفرعية أو سلطاتها أو حكوماتها المحلية والتي يعترف بها بصفحتها تلك بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين .

د. لأغراض هذه المادة أن جهانر أبوظبي للاستثمار يعترف به كمقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة .

أن الفقرات ٢ و٣ يتم ترقيمهما ٣ و٤ على التوالي .



المادة ٢

تستبدل الفقرة ٣ من المادة ٧ "الأرباح التجارية" بما يلي:

٣. عند تحديد أرباح منشأة دائمة يسمح بمخصد النفقات التي يتم تكبدها لأغراض النشاط التجاري لمنشأة دائمة بما فيها النفقات التنفيذية والنفقات الإدارية العامة التي يتم تكبدها على هذا النحو، سواء كانت في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر وفقاً لأحكام وطبقاً لتقييد قوانين الضرائب في تلك الدولة.

المادة ٣

تستبدل الفقرة ٢ من المادة ١٠ "أرباح الأسهم" بما يلي:

٢. ومع ذلك يجوز أن تخضع أيضاً أرباح الأسهم في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الموزعة للأرباح وفقاً لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المستفيد مالكاً للأرباح الأسهم فإن الضرائب المفروضة لا تتجاوز (١٠%).

المادة ٤

يتم استبدال الفقرة ٣ من المادة ١٣ "الأرباح الرأسمالية" من هذه المادة:

٣. أن الأرباح الناتجة من تحويل ملكية أسهم رأس مال شركة تتألف مجوداتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ممتلكات غير منقولة تقع في دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة.



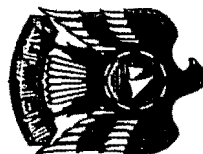
٤. أن الأرباح الناتجة من تحويل ملكية أسهم في شركة مقيمة في دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة .
٥. أن الأرباح الناتجة من نقل ملكية أي أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، أعلاه تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية .

المادة ٥

- يتم استبدال الفقرة ١ من المادة ٢٤ " دخل الحكومة والمؤسسات " بما يلي:
١. أنه على الرغم من أحكام المادة ١٣ فإن حكومة دولة متعاقدة سوف تعفى من الضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك فيما يتعلق بأي دخل تكسبه مثل هذه الحكومة في تلك الدولة الأخرى بما في ذلك الإعفاء من الضرائب التي تفرض على الأرباح الرأسمالية .

المادة ٦

- يتم استبدال الفقرة ٢ من المادة ٢٦ " عدم التمييز " بما يلي:
٢. لا تجبى الضرائب المفروضة على منشأة دائمة لمؤسسات دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة أقل رعاية من تلك في الدولة الأخرى التي تقوم بنفس الأنشطة وبنفس الشروط . ولا يفسر هذا الحكم على أنه يلزم أي دولة متعاقدة بفرض ضريبة على أرباح منشأة دائمة التي تملكها دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بمعدل أكبر من تلك التي تفرض على أرباح شركة مشابهة تابعة للدولة المذكورة أولاً أو تفسير تلك الأحكام على أنها تتناقض مع أحكام الفقرة ٣ من المادة ٧ .



المادة ٧٥

تضاف مادة جديدة إلى الاتفاقية "تقييد المنافع" المادة ٢٩ .
إن أي كيان مقيم في دولة متعاقدة لن يكون مؤهلاً للاستفادة من هذه الاتفاقية إذا كان الغرض الرئيسي أو إحدى الأغراض الرئيسية من إنشاء هذا الكيان الاستفادة من هذه الاتفاقية والتي ما كانت تتاح له مباشرة .
إن حالات الكيانات القانونية التي ليس لها أنشطة تجارية تسري عليها أحكام هذه المادة .
بإعادة ترقيم المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ لتصبح ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ وذلك على التوالي .

المادة ٨

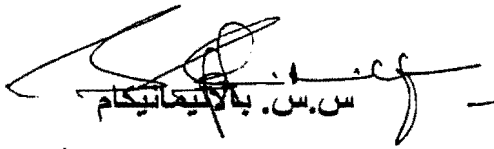
يشكل هذا البروتوكول جزءاً من الاتفاقية وتقوم كل دولة متعاقدة بإخطار الأخرى باستكمال الإجراءات التي يتطلبها قانونها لنفاذ هذا البروتوكول وسوف يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ بتاريخ استلام آخره إخطاراً بين وكون سارياً .
أ . بالنسبة للدول الإمارات العربية المتحدة :
فيما يتعلق بالدخل الذي يكتسب في أو بعد اليوم الأول من يناير الذي يلي السنة التي يدخل فيها البروتوكول حيز النفاذ .
ب . بالنسبة لجمهورية الهند :
فيما يتعلق بالدخل الذي ينشأ في أي سنة سابقة تبدأ في أو بعد اليوم الأول من إبريل الذي يلي السنة التي دخل فيها البروتوكول حيز النفاذ .



وأشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه والمخولون أصولا من حكوماتهم بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حضر من نسختين أصليتين في نيودلهي في هذا اليوم الإثنين الموافق ٢٧ مارس من عام ٢٠٠٧م باللغات العربية والإنجليزية والهندية ولكل النصوص حجية متساوية وفي حالة الاختلاف بين النصوص يسود النص الإنجليزي.

عن حكومة
جمهورية الهند


س.س. بالاجايتكام

وزير الدولة للمالية (الإيرادات)

عن حكومة
دولة الامارات العربية المتحدة



الدكتور / محمد خلفان بن خرياش

وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة



PROTOCOL

AMENDING

THE AGREEMENT BETWEEN THE

GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND THE

GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF INDIA

FOR

THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE

PREVENTION OF FISCAL EVASION

WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

SIGNED IN INDIA ON 29th APRIL 1992



**PROTOCOL AMENDING THE AGREEMENT BETWEEN THE
GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE
GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF INDIA FOR THE AVOIDANCE
OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME**

SIGNED IN INDIA ON 29th APRIL 1992

The Government of the United Arab Emirates and the Government of
the Republic of India,

Desiring to conclude a Protocol to amend the Agreement between the
Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of
India for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion
with respect to Taxes on Income signed in India on 29th APRIL 1992 (hereinafter
referred to as "the Agreement"),

have agreed upon the following provisions which shall form an integral part
of the Agreement:



ARTICLE 1.

Paragraph 1 of Article 4 (Resident) shall be replaced by the following:

1. For the purposes of this Agreement the term “resident of a contracting state” means:
 - (a) in the case of India: any person who, under the laws of India, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature. This term, however, does not include any person who is liable to tax in India in respect only of income from sources in India; and
 - (b) in the case of the United Arab Emirates: an individual who is present in the UAE for a period or periods totaling in the aggregate at least 183 days in the calendar year concerned, and a company which is incorporated in the UAE and which is managed and controlled wholly in UAE.



2. For the purposes of paragraph 1.

- (a) The Republic of India, its political subdivisions or local authority thereof shall be deemed to be a resident of the Republic of India;
- (b) The United Arab Emirates and its political subdivisions or local governments shall be deemed to be a resident of the United Arab Emirates;
- (c) Government institutions shall be deemed, according to affiliation, to be resident of the Republic of India or the United Arab Emirates. Any institution shall be deemed to be a government institution which has been created by the government of one of the contracting states or of its political subdivisions or local authority / governments, which are wholly owned and controlled directly or indirectly by the government of the contracting state or political subdivision or local authority / governments which are recognized as such by mutual agreement of the competent authorities of the contracting states.



(d) For the purposes of this Article, Abu Dhabi Investment Authority is recognized as a resident of the United Arab Emirates.

paragraphs 2 and 3 shall be renumbered as 3 and 4 respectively.

ARTICLE 2.

Paragraph 3 of Article 7 (Business profits) shall be replaced by the following:

“3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the business of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, in accordance with the provisions of and subject to the limitations of the tax laws of that State.



ARTICLE 3

Paragraph 2 of Article 10 (Dividends) shall be replaced by the following:

"2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the dividends, the tax so charged shall not exceed 10%.

ARTICLE 4

Paragraphs 3 Article 13 (Capital Gains) of the Agreement shall be replaced by the following:

"3. Gains from the alienation of shares of the capital stock of a company the property of which consists directly or indirectly principally of immovable property situated in a Contracting State may be taxed in that State.

"4. Gains from the alienation of shares in a company which is a resident of a contracting state may be taxed in that state.



“5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1,2,3 and 4 above shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 5

Paragraph 1 of Article 24 (Income of Government and Institutions) shall be replaced by the following:

1. Notwithstanding the provisions of Article 13, the Government of one Contracting State shall be exempt from tax, including capital gains tax, in the other Contracting State in respect of any income derived by such Government from that other Contracting State.

ARTICLE 6

Paragraph 2 of Article 26 (Nondiscrimination) shall be replaced by the following:

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that Contracting State carrying on the same activities in the same circumstances or under the same conditions. This provision shall not be construed as preventing a Contracting State from charging the profits of a permanent establishment which a company of the other Contracting State has in the first mentioned State at a rate



of tax which is higher than that imposed on the profits of a similar company of the first mentioned Contracting State, not as being in conflict with the provisions of paragraph 3 of Article 7.

ARTICLE 7

An Article on 'Limitation of Benefits' (Article 29) shall be included in the Agreement, as under:

✓ An entity which is a resident of a Contracting State shall not be entitled to the benefits of this Agreement if the main purpose or one of the main purposes of the creation of such entity was to obtain the benefits of this agreement that would not be otherwise available. The cases of legal entities not having bonafide business ✓ activities shall be covered by this Article.

Articles 29, 30 and 31 shall be renumbered as Articles 30, 31 and 32 respectively.

ARTICLE 8

This Protocol shall form an integral part of the Agreement. Each of the Contracting States shall notify to the other the completion of the proceedings required by its law for the bringing into force of this Protocol. The Protocol shall enter into force on the date of the later of these notifications and shall thereupon have effect:-



(a) in the United Arab Emirates :

in respect of income derived on or after the 1st January next following
the calendar year in which the Protocol enters into force ;

(b) in India :

in respect of income arising in any "previous year" beginning on or
after 1st April next following the calendar year in which the Protocol
enters into force.



IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Protocol.

DONE in triplicate at New Delhi on Monday 26th of March 2007, in the English, Arabic and Hindi languages, all texts being equally authentic. In case of divergence between the three texts, the English text shall be the operative one.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE UNITED ARAB EMIRATES**

A handwritten signature in black ink, consisting of stylized letters and a long horizontal stroke.

Dr. Mohammad Khalfan Bin Khirbash

**Minister of State for Finance and
Industry**

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF INDIA**

A handwritten signature in black ink, featuring a large, stylized initial 'S' followed by a long horizontal stroke.

S.S. Palanimanickam

**Minister of State for Finance
(Revenue)**